

## مجموعة الـ 26: الوقت حان لحل مجلسي الأمة والوزراء

الوقت قد حان وربما تأخر لطى صفحة هذا الفصل التشريعي، وإنهاء مدته بحل مجلسي الأمة والوزراء والدعوة إلى الانتخابات العامة خلال المهلة الدستورية، لعلنا نستطيع مواجهة حالات الإفساد المتكررة ومحاولات تشويه مخرجات الانتخابات بشتى التأثيرات المجرمة قانوناً، والتي بلغت حدود الرشوة المالية الصريحة.

إننا نتطلع إلى معالجة جذرية لأوضاع البلاد عبر حكومة مختلفة، بمنهج جديد في إدارة مصالح الدولة، يبدأ بإجراء تحقيق شامل في الفضائح المالية، وكشف الحقائق أمام الشعب الكويتي تمهيداً لاستئصال كل أشكال الفساد وردم قنواته، كما نتطلع إلى تشكيل مجلس أمة جديد يسهر على تنمية الثروة الوطنية لا اقتسامها أو تبديدها.

والقانون أطل الفساد الصريح برأسه عندما تقدمت البنوك ببلاغات عن الحسابات النقدية البنكية لربيع أعضاء مجلس الأمة في مؤشر خطير على بيع الوطن.

ولا يجوز أن يشارك المجلس النيابي في التشريع أو الرقابة أو ملاحقة الفساد مع وجود بلاغات عن حسابات ربع أعضائه تمت إحالتها إلى النيابة العامة، فكل ما يصدر عن المجلس سيكون محلاً للريبة بعد أن أصابه الفساد في مقتل.

بناءً على ذلك، فإننا نتوقع أن تضي الأمور في البلاد نحو الأسوأ إذا استمرت السلطان المهيمتان على شؤون التنفيذ والرقابة والتشريع على حالهما، إذ تغدو إمكانية عملهما المشترك مستحيلة، واستمرار أي منهما لن يصيب في صالح الوطن.

وعليه، نرى المجموعة أن

أزيد، والحكومة التي ووجهت بفضيحة الإبداعات الميونيّة في حسابات بعض النواب لم تعلن موقفاً واضحاً من هذه القضية، والواقع أن هنالك من يتهم الحكومة أو أعضاء فيها برعاية الفساد، بالإضافة إلى التحويلات المالية الخارجية المشبوهة التي أدت إلى استقالة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، وثالثة الأثافي تأتي من عجز أسوأ ما كان عليه في بداية عمل المجموعة، فالتمتعة التي قدمت الحكومة خطة بشأنها، وحصلت على شبه إجماع عند تمريرها، والتي تهدف إلى ردم الاختلالات والاستغلال الأمثل للموارد وزيادة كفاءة الاقتصاد الوطني، قد يكون مصيرها الضياع، فالجوانب الهيكلية اليوم أكثر اتساعاً والوقت بعد من أي وقت مضى عن التناقص على موقع مركز مالي أو تجاري، وكذلك فإن الفساد في

أصدرت مجموعة الـ 26 بياناً قالت فيه: لم تشهد الكويت عبر تاريخها القديم والحديث حالة من الشلل والتراجع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقيمي مثل ما تشهده هذه الأيام، فقضايا الشأن العام التي بادت هذه المجموعة إلى طرحها قبل عامين في رؤيتها الإصلاحية، وهي التنمية ومحاربة الفساد ووقف الهدر، أصبح واقع الوطن يحالها أسوأ ما كان عليه في بداية عمل المجموعة، فالتمتعة التي قدمت الحكومة خطة بشأنها، وحصلت على شبه إجماع عند تمريرها، والتي تهدف إلى ردم الاختلالات والاستغلال الأمثل للموارد وزيادة كفاءة الاقتصاد الوطني، قد يكون مصيرها الضياع، فالجوانب الهيكلية اليوم أكثر اتساعاً والوقت بعد من أي وقت مضى عن التناقص على موقع مركز مالي أو تجاري، وكذلك فإن الفساد في

## مطالبنا بالدرجة الأولى المسميات القانونية وتحقيق العدالة والمساواة القانونيون: مستعدون لأقصى الإجراءات في سبيل تحقيق مطالبنا بعد أن أخلفت الحكومة وعودها ولن يتوقف الإضراب



فيصل الفضلي



الشيخ مبارك الصباح



حمد الوردان



أحمد الكندري

انه على الرغم من أن الزيادات المالية وإقرار الكسار هو أمر مستحق للقانونيين، إلا أنهم فضلوا أن تتم تسوية هذا الأمر في إطار الخطة العامة للدولة من خلال البحث والدراسة التي يجريها ديوان الخدمة المدنية على مسألة الأجور، لكن القانونيين لن يتنازلوا أبداً عن مطلبهم الأساسي وهو مطلب المسميات المشروعة والعدالة وأسوة بنظراء لهم في مصالح حكومية أخرى.

وأضاف الكندري أنه يبدو أن الحكومة الحالية فقدت إحساسها بالزمن كما فقدت إحساسها بأشياء أخرى كثيرة، حيث طلعنا الناطق الرسمي باسمها يوم الأحد بأن الحكومة ستعمل خلال مدة إقامتها ثلاثة أشهر على حل مشاكل القانونيين، على الرغم من الوعد الذي قطعته منذ أكثر من شهر بأنها ستحل مشكلة القانونيين خلال ثلاثة أشهر، واعتبر الكندري أن هذه الأشهر الثلاثة على الجرار وأنها لن تنتهي أبداً، فهذه الحكومة أدمت مخالفتها للعهد والميثاق، وهي أمور لن تنظلي هذه المرة على جموع القانونيين المصريين على الاستمرار في إضرابهم دون أي تفاوض أو مفاوضة حتى تنفيذ مطلبهم المشرووع والعدل في المساواة وتعديل مسمياتهم.

من جانبه رفض رئيس مجلس إدارة نقابة القانونيين حمد الوردان أسلوب التهديد والوعيد الذي تعسودت عليه الحكومة في التعامل مع أبنائها القانونيين، مؤكداً عدم قانونية قيام بعض الجهات الحكومية بطلب إبداء الرأي في معاقبة المتسببين في موجة الاعتصامات والإضرابات الأخيرة التي شلت معظم الجهات الحكومية.

وأوضح الوردان أن حق الإضراب مكفول للعمال قانوناً ودستوراً، مؤكداً أنه كان من الأولى بهذه الحكومة أن تعال عن نبرة التهديد والوعيد وأن تعطي الناس حقوقها وفق قواعد العدالة والمساواة التي نصت عليها مواد الدستور، وأشار إلى العمال يخضعون للحماية الدولية بموجب الاتفاقيات والالتزامات التي صادقت عليها الكويت، وأن نقابة القانونيين تحمل التزامات المسؤولية الكاملة عن النتائج والأضرار المترتبة عن الإضرابات نظراً للمزاجية والأزواجية والكيل بمكاليين وعدم الشفافية في التعامل مع المواطنين والعمال، وأن مثل هذا التعامل من الحكومة لن يزيد

دخول إضراب القانونيين يومه الرابع بزخم أكبر مع ارتفاع معدلات الاستجابة لقرارات النقابة بالإضراب إلى أكثر من 96% وهو ما يرى فيه القانونيون تعبيراً واضحاً عن توددهم إزاء مطالبهم المشروعة والعدالة في المسميات ومساواتهم بنظرائهم في القوى والتشريع وإدارة التحقيقات والإدارة القانونية في البلدية.

وصرح مدير عام الحملة الإعلامية لنقابة القانونيين أحمد الكندري نيابة عن مجلس إدارة النقابة بأن ما صدر على لسان الناطق الرسمي باسم الحكومة بين مدى الخطط والفوضى الواضحة لدى هذه الحكومة بعد أن أعلن أنه سيتم الانتهاء من كادر القانونيين والمحاسبين والحاسب الآلي خلال ثلاثة أشهر، فكيف به يحدد الفترة بثلاثة أشهر اليوم؟! إلا يعلم الناطق الرسمي أن الحكومة التي هو فيها صرحت قبل شهر وعشرة أيام على لسان ناطقها الرسمي أثناء فترة غيابه بأن الحكومة ستستغنى في المطالب والكوادر خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر بعد أقصى وقد مضى شهر وعشرة أيام على هذا التصريح أي أن المتدقي من المدة شهر وعشرون يوماً فقط، فهل تراجع الحكومة وأخلفت عهداً ووعداً مرة أخرى أم أنها منحت نفسها فترة إضافية، أم أن السيد الناطق الرسمي منح الحكومة التي هو ناطقها فترة إضافية أم أنه لا يعلم بالبيانات التي صدرتها الحكومة أثناء فترة غيابه؟! ثم إن مطالب القانونيين تنحصر حالياً في منح المسميات الوظيفية (محقق - محامي دولة - كاتب عدل) بالدرجة الأولى حسب الاختصاصات والأعمال التي يقومون بها وحسب ما تعهد به مجلس الوزراء بتنفيذه ولكنه وللأسف أخلف الوعد ونقض العهد فمطالب القانونيين تتركز في حقهم الأدبي قبل المادي وتحقيق العدالة والمساواة.

وتابع الكندري: فالأجدى على هذه الحكومة وعلى ناطقها الرسمي أن يرجع إلى البيانات والتصريحات السابقة لدراسة الكوادر كما هي عادة الحكومة والزمّت بها نفسها قبل أن يقوم بالتصريح فلا نعلم هل تم تمديد لمدة مرة أخرى؟! وشدد على أن محاولات الحكومة خلط الأوراق ومحاولة تصوير إضراب القانونيين على أنه إضراب للمطالبة بإقرار زيادات مالية لن تفلح، مضيفاً

أحمد الكندري رداً على الوزير الراشد بتحديد مهلة ثلاثة أشهر لانتهاء من كادر القانونيين والمحاسبين والحاسب الآلي: الحكومة أصدرت بياناً قبل شهر وعشرة أيام أنها ستنتهي من ملف الكوادر خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.. فمن نصدق؟! قطار إضراب القانونيين لن يتوقف حتى تلتزم الحكومة بالوعد والعهد بتغيير المسميات فمطالبنا تتركز في المسميات بالدرجة الأولى وعلى الحكومة عدم زج مطالب القانونيين وحصرها في الكوادر

أحمد الكندري رداً على الوزير الراشد بتحديد مهلة ثلاثة أشهر لانتهاء من كادر القانونيين والمحاسبين والحاسب الآلي: الحكومة أصدرت بياناً قبل شهر وعشرة أيام أنها ستنتهي من ملف الكوادر خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.. فمن نصدق؟! قطار إضراب القانونيين لن يتوقف حتى تلتزم الحكومة بالوعد والعهد بتغيير المسميات فمطالبنا تتركز في المسميات بالدرجة الأولى وعلى الحكومة عدم زج مطالب القانونيين وحصرها في الكوادر

أحمد الكندري رداً على الوزير الراشد بتحديد مهلة ثلاثة أشهر لانتهاء من كادر القانونيين والمحاسبين والحاسب الآلي: الحكومة أصدرت بياناً قبل شهر وعشرة أيام أنها ستنتهي من ملف الكوادر خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.. فمن نصدق؟! قطار إضراب القانونيين لن يتوقف حتى تلتزم الحكومة بالوعد والعهد بتغيير المسميات فمطالبنا تتركز في المسميات بالدرجة الأولى وعلى الحكومة عدم زج مطالب القانونيين وحصرها في الكوادر

أحمد الكندري رداً على الوزير الراشد بتحديد مهلة ثلاثة أشهر لانتهاء من كادر القانونيين والمحاسبين والحاسب الآلي: الحكومة أصدرت بياناً قبل شهر وعشرة أيام أنها ستنتهي من ملف الكوادر خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.. فمن نصدق؟! قطار إضراب القانونيين لن يتوقف حتى تلتزم الحكومة بالوعد والعهد بتغيير المسميات فمطالبنا تتركز في المسميات بالدرجة الأولى وعلى الحكومة عدم زج مطالب القانونيين وحصرها في الكوادر

أحمد الكندري رداً على الوزير الراشد بتحديد مهلة ثلاثة أشهر لانتهاء من كادر القانونيين والمحاسبين والحاسب الآلي: الحكومة أصدرت بياناً قبل شهر وعشرة أيام أنها ستنتهي من ملف الكوادر خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.. فمن نصدق؟! قطار إضراب القانونيين لن يتوقف حتى تلتزم الحكومة بالوعد والعهد بتغيير المسميات فمطالبنا تتركز في المسميات بالدرجة الأولى وعلى الحكومة عدم زج مطالب القانونيين وحصرها في الكوادر

## فتوى جزائرية بحرمة المناظرات بين السنة والشيعة

لفضاءات حوار ومناظرة بين علماء السنة والشيعة بحسب جريدة «النهار» الجزائرية في عددها امس الأول.

الامتحان لمصادرهم، والسخرية بأمتهم والحط من منزلتهم. وجاءت الفتوى عقب إطلاق عدد كبير من الفضائيات

الفضائيات. ووبر الشيخ ذلك بأن المناظرات قليلة النفع، عديمة الأثر، موعرة الصدر، جارحة لشاعر اهل السنة، لما فيها من

أفتى الشيخ محمد على فرкос شيخ السلفية في الجزائر بعدم جواز المناظرة بين مشايخ اهل السنة والشيعة على

## العنزي: الوزير الشمالي يتبنى مطالب موظفي الجمارك ويقدرها

فضلا عن مرافقة الإرساليات لوقوع المراكز الجمركية في أماكن منعزلة ونائية، وما يتعرضون له من الملوقات أثناء العمل بين الشاحنات وما يصدر من عوامدها من غازات وأبخرة ملوثة، تهدد صحته وسلامته المهنية»، وشدد العنزي على أن «العمالين في الجمارك يدركون تماما أهمية عملهم، باعتبارهم رجال الدفاع الأول، وهم السور الواقي لحماية الوطن وأبنائه، ويبذلون جهوداً مضاعفة أثناء تأدية أعمالهم ويضحون بأرواحهم وراحتهم في مواجهة كل من تتسول له نفسه المساس بأمن الوطن واقتصاده».

وأمنه واقتصاده، ولا مدفوعاً من أحد ولا موجهاً ضد أحد ولا مسيئاً، وإنما كان وسيلة لإيصال رسالة واضحة صادقة لكل من لا يدرك أهمية أعمال موظفي الجمارك من بعض المسؤولين في بعض الجهات الحكومية المختصة». وأوضح أن الرسالة تضمنت «وصفاً صادقاً عن طبيعة أعمال رجال الجمارك الشاقة والخطرة، وفي مناطق مكشوفة وتحت أشعة الشمس المباشرة، واستنشاق المواد الكيميائية والإشعاعات النووية والجروح القطعية والحوادث المرورية أثناء قطع المسافات الطوال عند الذهاب والإياب،



أحمد عقلة العنزي

أكد رئيس نقابة العاملين بإدارة العامة للجمارك أحمد عقلة العنزي لموظفي الجمارك أن «مطالبنا هي محل اهتمام وراعية وزير المالية ومجلس الوزراء، اللذين أديا حرصاً وتقياً لتلك المطالب النقابية للموظفين»، لافتاً إلى أن «إحساس الوزير مصطفى الشمالي بالمسؤولية وحس الوطن والحرص على مصالحه والمحافظة على حقوق أبنائه، هو ما دفعه للإيمان بأحقية موظفي الجمارك لتلك المطالب».

وأضاف أن الإضراب الذي نفذته موظفو الإدارة العامة للجمارك «لم يكن غاية، ولم يكن القصد منه الإضرار بوطننا

## أكد أنه يحرم موظفي البنوك من أبسط حقوقهم عاشور: توجه «المركزي» لاحتساب عطلة الأضحى يسير في الاتجاه المعاكس للدولة

وأضاف: يكفي للعمالين في البنوك مكافحتهم لتوجهات الإدارات المصرفية الأكثر تشدداً تجاه منح الحقوق العمالية كما ينبغي، ليلتبيهم «المركزي»: باعتباره ضغطاً إضافياً يحرمهم من معاشرة المساواة حتى في الاعياد، مشيراً إلى أن توجه «المركزي» يشعر العمال بين البنوك بفارق واضح مع العمل وحرمانهم في التحفيز المالي رغم تحقيق مؤسساتهم مستويات متتالية من الأرباح.

للموظفين. وأكد عاشور أن موظفي البنوك كانوا يتوقعون من «المركزي» مساواتهم بالعمالين في القطاع الحكومي، في مقاربة منه لتضيق فجوة المزاي في قطاع يحتاج بيأس إلى تحسين بيئة عمله واسترداد حقوقه المنقوصة، لأكثر من سبب وليس قلة التباين الواضح بين البنوك في تطبيق قانون العمل وحرمانهم في التحفيز المالي رغم تحقيق مؤسساتهم مستويات متتالية من الأرباح.



منصور عاشور

اعتبر رئيس مجلس إدارة نقابة البنوك منصور عاشور توجه بنك الكويت المركزي لعدم احتساب يومي 9 و10 من الشهر المقبل عطلة رسمية في البنوك امتداداً لعطلة عيد الأضحى أسوة بباقي مؤسسات الدولة إجراء لا يراعي الحد الأدنى من الحقوق العمالية المطلوب إرساؤها في القطاع الخاص، مشيراً إلى أن توجهها كهذا يجافي كثيراً وقع المناسبة والمباركة والظروف العائلية والاجتماعية والنفسية

22272748 - 22272749

### الخدمة المتكاملة للسجاد والرخام

جلي وتلميع الرخام والجرايت بالاقراص الماسية

تنظيف السجاد من الأعماق بضاعلية شبيهة بالبخار للتخلص من الأتربة والغبار

كلين وايت 9919 7948 - 2481 4900

### الشركة المتحدة للفيبرجلاس

المتحدة 23717770 المتحدة 65999661

الخزانات مقاومة للبكتريا والفطريات والصدأ. الخزانات متوفرة بأحجام مختلفة من 250 جالون إلى 5000 جالون. نقوم بجميع أعمال الديكور (قبة - مظلات).

امقرة المهبولة الصيانة ٢٤٥٥٧٤٣٤ ٢٣٧١٧٧٧٠ ٦٥٩٩٩٦٦١

### خزانات الكوثر

أسعار خاصة

من البولي إيثيلين النقي 4 طبقات 18 ملم قالب قطعة واحدة ضد البكتيريا والطحالب خدمة التوصيل والرفع

من أجل صحتك وصحة عائلتك خزانات الكوثر خالية من مادة الفوم (السامة) قارن مع الخزانات الأخرى

كفالة تبديل 7 سنوات صناعية سعودية

معتمد TUV CERT 659992

حوالي 2261260 - 2261260

### خزان نعمة

اسأل عن الخدمات الجانية خزانات مياه GRP مستقبل أنظمة تخزين المياه

نعمة منتج كويتي

الخزان 4 طبقات معزول مصنوع من البولي إيثيلين النقي، مصنع ألبياء قطعة واحدة دون وصلات، أحجام مختلفة من 150 إلى 5000 جالون، كفالة عشرون عاماً.

24839402 - 24839403 - 24814443 - 24929233

لا إعلاناتكم في دليل الانباء 22272748 22272749

لا إعلاناتكم في دليل الانباء 22272748 22272749

لا إعلاناتكم في دليل الانباء 22272748 22272749

الفرسان للسلايات برمجة وصيانة تركيب ستاند 6٠٧٦٧٥٣

لا إعلاناتكم في دليل الانباء 22272748 22272749